

« أثر الانصاح عن الأداء الاجتماعي للوحداء الاقتصادية »

على قرارات منح القروض

دراسة ميدانية

« »

دكتور محمد سامي راضي

مدرس المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة جامعة طنطا

منذ أكثر ما يربو عن العقدين السابقين تجاهلت الوحدات الاقتصادية سلطة العامة ، حيث فشلت منشآت الأعمال في إجراء أى مهمة مؤثرة وتحويل وجهات نظرها للمجتمع العام ، وكنتيجة لذلك فقد طالب المجتمع وحدات الاقتصادية بأن تتصرف بطريقة أكثر مسئولية ، حيث ترغّب في الغثات فى معرفة مدى تأثير هذه الوحدات فى البيئات التى تتواجد فيها ، وذلك لتعديل آدائها من خلال قراراتهم المختلفة مثل قرارات الاستثمار ، قرارات منح القروض ... الخ تجاه منشآت معينة .

وفى الوقت الحاضر فان العديد من الأطراف ذات العلاقة : المستثمرون ، العاملون ، العاملون ... الخ يحتاجون الى التعامل مع المعلومات بصورة شاملة ومتكاملة عن أداء منشآت الأعمال . ونوعا من تلك المعلومات التى يحتاجونها يمكن الحصول عليها جزئيا من التقارير عالية التقليدية . وان كان نقص ملائمة مثل هذه المعلومات لمتخذي قرارات " المستخدمين " ، أدى الى حاجة هؤلاء المستخدمين الى نوع أخرى من المعلومات مثل المعلومات الاجتماعية التى تعكس عن تعرف المنشأة بطريقة مسئولة تجاه البيئة التى تعمل فيها .

ونظرا لمثل هذه الاحتياجات الجديدة فى الحصول على المعلومات الاجتماعية فان هناك مجالا جديدا تم ازدهاره ونموه فى المحاسبة والتقرير الاجتماعى أو الافصاح عن الأداء الاجتماعى للمنشأة . والأغراض الرئيسية من وراء التقرير الاجتماعى هى توثيق المسئولية الاجتماعية للمنشأة تجاه التلوث البيئى ، والموارد البشرية ، والتفاعلات المجتمعية ... الخ ، والافصاح العام عن مثل هذه المعلومات .

ولقد ظهر هذا المجال الجديد من المحاسبة استجابة للاحتياجات التى تمثل هذه المعلومات ، وظهرت معه العديد من التساؤلات الهامة التى تحيى مفاهيم التقرير الاجتماعى ، تذهب فيما وراء ما اذا كان التقرير الاجتماعى يمكن قياسه والتقرير عنه بطريقة منهجية سليمة لتقييم مدى ملائمة وفائدة المعلومات المنشورة فى

التقارير الاجتماعية. والأكثر من ذلك ما اذا كان يتم استخدامها — بواسطة الأطراف ذات العلاقة . وأخيرا — وهو الأهم — هل استخدمت مثل هذه المعلومات يغير من سلوك متخذي القرارات ؟ وفي كلمات أخرى مامدى ملائمة المعلومات الاجتماعية لمتخذي القرارات ؟

وحديثا فقد قدمت العديد من البحوث الميدانية بعض الدلائل الميدانية في تقييم مدى ملائمة المعلومات الاجتماعية لمتخذي القرارات مثل دراسات [Hendricks, 1976, pp. 292-305 'Schwan, 1976, pp. 219-226 'Elais, 1973, pp. 215-233]

حيث خرجت هذه الدراسات بنتيجة موهداها أن التقرير عن بيانات الموارد البشرية أدى الى اختلافات جوهرية في قرارات الاستثمار، وكذلك دراسات [Anderson and Alan, 1980, pp. 467-479]

والتي توصلت الى أن الافصاح عن المعلومات الاجتماعية كان ذو محتوى اعلامي أثر ايجابيا على اتجاهات المستثمرين .

وأيا دراسة [Paul, 1980, pp. 62-77] قدمت دليلا ميدانيا في تقييم ملائمة المعلومات الاجتماعية، حيث وجد أن المعلومات الاجتماعية لها أثر على اتجاهات المدير نحو أنشطة الأعمال .

وكل نتائج الأبحاث السابقة أيدت بشدة مفهوم ملائمة المعلومات الاجتماعية لاتخاذ القرارات .

وتأسيسا على نتائج الأبحاث السابقة، فإن هذا البحث يهدف الى تقييم مدى ملائمة المعلومات الاجتماعية لمانحي القروض في اتخاذ قرارات الاقراض . وذلك من خلال لقاء الضوء على تساولين محددتين هما :

— ما مدى ادراك ملائمة المعلومات الاجتماعية لمتخذي قرارات الاقراض ؟
— ما هو تأثير الافصاح عن المعلومات الاجتماعية على مانحي قرارات الاقراض في اتخاذ تلك القرارات ؟

ولسوف يتم تنظيم البحث - للوفاء بهدفه السابق - على النحو

التالي :

- تقييم أهم الدراسات السابقة في مجال تقرير المعلومات

الاجتماعية .

- لقاء الضوء على مشاكل قياس المعلومات الاجتماعية والتقرير

عنها .

- منهجية البحث .

- نتائج الدراسة الميدانية .

- نتائج البحث وخلاصته .

- تقييم أهم الدراسات السابقة :

تناول هذه الجزئية من البحث استعراض وتقييم الأبحاث الميدانية

في مجال تقييم مفاهيم التقرير الاجتماعي - حيث ركزت تلك الأبحاث

على الجوانب السلوكية مثل مدى ادراك ملائمة أو فائدة المعلومات

المشورة في التقارير الاجتماعية ، وما اذا كان يتم استخدامها

بواسطة الأطراف ذات العلاقة ، وما اذا كان استخدام مثل هذه

المعلومات يغير سلوك متخذي القرارات ، ومن الطبيعي أن مثل

هذه النوعية من الأبحاث تعتبر بمثابة عملية تدريجية *step-wise*

بصفة خاصة في مثل هذه المحاولة الجديدة نسبياً لبناء مفهوم

تقرير الاجتماعى ، وتقييم مدى فائدة مثل هذه المعلومات يجب أن

تتم بالمراحل التالية :

١- وقبل كل شيء هل يوجد طلب متزايد على التقرير الاجتماعى؟

٢- الخطوة الثانية في تقدير مدى فائدة مثل هذه المعلومات

تكون عن طريق تحديد مدى الملائمة المدركة لمثل هذه

المعلومات لاتخاذ القرارات بواسطة مجموعة محددة . وأخيراً

- والأكثر أهمية - الاختبار المتعلق بمدى ملائمة التقرير

الاجتماعى عن طريق تقدير تأثير مثل هذه المعلومات على

ولفحص مدى الطلب المتزايد على التقرير الاجتماعي ، فإنه من الممكن أن نلاحظ أن المحاسبة عن الاداء الاجتماعي أخذت ومستمرة في أخذ مكانها مع اتساع في نطاقها وعمق في تغطيتها ، فحقيقة الأمر تقرر أن هناك العديد من الأهداف التي توعدى بمنشآت الأعمال الى التعهد بمعلومات المحاسبة الاجتماعية ، ولقد تم تحديد تلك الأهداف فيما يلي : [Cowen and others, 1987, pp. 111-126 ، Corson and Steiner, 1974, p. 33]

- ١ - مقابلة الضغوط الاجتماعية والتي مُرست على منشآت الأعمال للقيام بمسئوليتها الاجتماعية .
- ٢ - القيام بتلك البرامج الاجتماعية والتي شعرت الشركة بوجوب أخذها في الاعتبار .
- ٣ - فحص ما تقوم الشركة باجرائه فعليا في مجالات مختارة .
- ٤ - تقييم أدائها في تلك المجالات المختارة .
- ٥ - تحديد تلك المجالات التي تكون منشآت الأعمال معرضة فيها للانتقاد والهجوم عليها .
- ٦ - التأكد من أن عمليات اتخاذ القرارات المعينة تتمشى مع وجهة النظر الاجتماعية .
- ٧ - إعلام المجتمع بما تقوم الشركة بعمله .
- ٨ - مقابلة طلب المجتمع الخاص بالمسئولية العامة في المجال الاجتماعي .

فمن بين ٢٠٦ منشأة في الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بالتقرير الاجتماعي ، وجد منها ٥٣ ٪ تقوم باعداد مثل هذه التقارير واتاحتها فقط للإدارة الداخلية . في حين أن ٤٧ ٪ منها تكون متاحة للجمهور العام [Corson and Steiner, 1974, p.35]

وفي حالات أخرى قد تحاول منشآت الأعمال التأثير على الرأي العام ببعض الاستراتيجيات . ومن هنا فإنه عندما تتعهد منشآت الأعمال بالمعلومات الاجتماعية فإن ذلك قد يكون راجعا الى أسباب متعددة [Jensen, 1976] وبالإضافة الى هدف منشآت الأعمال في القيام بدورها في المحاسبة الاجتماعية

بالقيام بدور أكبر في مسؤولياتها تجاه المجتمع [Sethi, 1975,

[Epstein and others, 1976, pp.23-42

ومن ثم يمكن القول انه يوجد طلب متزايد فيما يتعلق بضرورة زيادة الافصاح عن المعلومات الاجتماعية والدليل على ذلك تم تقديمه

بواسطة كل [Longstreth and Rosenblom, 1973] Longstreth & Rosenblom

حيث وجدنا أن توكيل المساهمين للشركات يتضمن على الأقل تساوؤا يتعلق بالافصاح عن المعلومات الاجتماعية ، وكذلك فان هناك العديد من الدراسات التي أبرزت مدى تأثير هذا الافصاح على قرارات الجهات المستفيدة من التقارير المالية وخاصة المستثمرين وأيضا الأسواق

التي تعمل فيها المنشآت [Belkaoui, 1976, pp. 26-31 'Spicer, 1978, pp. 94-111]

وكذلك دراسة ردود فعل المستثمرين للأداء المختلف للشركة في رقابة تلوث البيئة [Shane and Spicer, 1983, pp. 521-538]

وأيضا فان الفائدة الكامنة في الافصاح تكمن في الحقيقة الخاصة بقيام بورصة الأوراق المالية في الولايات المتحدة The Security and Exchange Commission (S. E. C.) بالزام المنشآت بالافصاح عن بيانات أكثر في المحاسبة الاجتماعية طبقا لقانون البورصة رقم ٥٦٢٧ [١٩٧٤] ونظرا للطلب المتزايد للافصاح عن المسؤولية الاجتماعية فقد اقترح الكثر من المحاسبين ضرورة أن تتضمن مهنة المحاسبة تقرير المسؤولية الاجتماعية العامة [Estes, 1972, p. 284] كما أن هناك الكثير من الدلائل الاضافية لتزايد فائدة التقرير الاجتماعي ، والطلب على الافصاح الاجتماعي يمكن أن يوجد في تقارير لجنة جمعية المحاسبة الأمريكية في أعوام ١٩٧١ ، ١٩٧٤ .

وأخيرا فان هناك دراسة هامة تم اجرائها بواسطة كل من

[Buzby and Falk, 1979, pp. 233-237] Buzby and Falk

حيث قاما باجراء استقصاء بريدي لعينة قدرها ٥٠٠ مسؤولا في الجامعة في سبيل تقدير الطلب على وأهمية تسعة معلومات اجتماعية للجامعات كمستثمرين ، ولقياس أهمية العلامة (المتغير التابع)

للمعلومات الاجتماعية التسعة للخاضعين ، ثم تقديم تسعة معلومات اجتماعية بالاضافة الى ستة معلومات مالية عادة يتم الافصاح عنها في التقارير السنوية ، و ثم سوء ال المستجوبين لتوضيح مدى ادراكهم للأهمية المتعلقة بالمعلومات المتاحة لقرار الاستثمار ، وذلك باستخدام مقياس متدرج من 1 الى 5 ، حيث تعنى (1) هام للغاية فى حين أن (5) تعنى غير هام للغاية ، وأيضا فاما بسوء ال المستجوبين لتوضيح مدى ادراكهم حول مدى الاتاحة الحالية للمعلومات الاجتماعية التسعة بواسطة الشركات المعنية ، وأيضا فان الاستجابة يمكن تحديدها على مقياس متدرج من 1 الى 5 ، حيث تعنى (1) كافيا ، بينما (5) غير كافيا .

وعن طريق استخدام مقياس سيبرمان ومعاملات الارتباط فى تحليل البيانات ، وجدا أن المستثمرين فى الجامعة قد لا يكونوا مصدرا قويا للطلب الخاص بالمعلومات فى التقارير الاجتماعية العامة ، ففى حين يبقى الدليل المتاح وهو التشجيع والحث للبحث الأكثر فى مدى ملائمة التقرير الاجتماعى للأطراف ذات العلاقة .

وفيما يتعلق بالقيام بالخطوة الثانية المتعلقة بتقدير مدى فائدة أو ملائمة التقرير الاجتماعى ، فقد قام العديد من الباحثين بدراستها ، فمثلا قام كل من

William, Deutsche Shell

بتحديد الملائمة المدركة لمثل هذه المعلومات لاتخاذ القرارات بواسطة مجموعة محددة ، ففى دراسة [Deutsche Shell, 1979]

قام باجراء فحص اعتمد على التقرير الاجتماعى / السنوى لعام 1979 ، عن طريق القيام بتصميم استقصاء قصيرا تلقى عليه 40 استجابة من العاملين ، طلاب كلية الأعمال ، ممثلين للوكالات الحكومية واتحادات العمال . وقد هدفت الأسئلة الموجهة فى الاستقصاء الى توضيح مدى ادراك القراء لملائمة مفهوم التقرير الاجتماعى كما تم اجراءه بواسطة الشركة ومدى تأثير الطريقة التى قدمت بها المعلومات ، وهل تم النظر الى هذه المعلومات على أنها مفيدة وذات قيمة ، وما هية الموضوعات الأخرى التى يجب أن يتضمنها التقرير الاجتماعى . ولقد ركز Shell فى حوالى أكثر من نصف أسئلة الاستقصاء على طريقة عرض المعلومات (جاذبية - بيانبة - تفصيلية ... الخ)

التي أثيرت في الاستقصاء .

[Paul, 1980, pp. 72-77]

وأيضاً في الدراسة التي قام بها

ناقش نتائج استفسار خاص بتحديد تلك العوامل التي يمكن أن تؤثر
ادراك المدير لمدى ملائمة البيانات الاجتماعية المتعلقة بنشأة
منشأة الأعمال ، حيث قام باستخدام ١٦ نموذج استقصاء ، تتضمن مزي
من البيانات المالية والبيانات الاجتماعية مثل حماية البيئة ، الموا
أو القوى البشرية ، إتاحة فرص التوظيف العادلة ، تم توزيعها على
مديرين تم اختيارهم من تسعة منشآت ضخمة في صناعات مختلفة . والمع
المستخدم كان هو مدى ادراك ملائمة المعلومات الاجتماعية لتقييم
الاداء الإداري . وقد أوضحت نتائج البحث وجود ارتباط بين اتجاه
المدير عن الدور الاجتماعي للمنشأة وملائمة الرسائل الاجتماعية
عن نشاط منشآت الأعمال .

وطالما أن نتائج الأبحاث المتعلقة بالخطوة الثانية الخاص
بقياس فائدة أو ملائمة المعلومات الاجتماعية كانت ايجابية ، فـ
ذلك ينقلنا الى الخطوة الثالثة الخاصة بتناول تأثير تلك المعلومات
على اتخاذ القرارات المتعلقة بمجموعة محددة ، مثل تلك الأبحاث
التي أجريت بواسطة ، Elias, 1972 ، Hendricks, 1976 ، Sahwan, 1976 ،
Anderson and Frankle, 1980]

فقد قام كل من [Elias, 1972, pp. 215 - 233] وأيضا Hendricks

[Hendricks, 1976, pp. 292 - 305] باستقصاءات اعتم

أساساً على أثر معلومات الموارد البشرية المضافة للمعلومات المالي
التقليدية على قرارات الاستثمار في الأسهم ، حيث اعتمدت أبحاثه
على دليل مقترح بواسطة Pyle, Flamholtze, Brummet

[Brummet et. al., 1968, pp. 217 - 224]

والذي يتعلق باستثمار المنشأة في الأصول البشرية وأثر ذلك على
أرباحها المستقبلية .

ولقد قام Hendricks بإجراء تجربة على ٩١ شخصاً مقيد

في أربعة مقررات مختلفة (متدرجة) للتمويل . حيث طلب م

افتراضيتين . وتم تقديم مجموعتين من التقارير عن كل منشأة افتراضية - كموجهات لاتخاذ القرار - مجموعة منها عبارة عن التقارير المالية التقليدية في حين أن المجموعة الثانية تسمى قائمة الأصول البشرية والتي تتضمن مزيجا من معلومات مالية ومعلومات الموارد البشرية والمجموعتان من التقارير الخاصتين بالشركتين المفترضتين اعدتسا وفقا لما كان الاستثمار جيدا أو سيئا في الموارد البشرية ، وطبقا لانخفاض أو ارتفاع الدخل على التوالي .

وفي سبيل قياس المتغير التابع " الأثر على قرارات الاستثمار، تم قياس درجة الاختلاف بين النوعين من قرارات الاستثمار في المعالجتين بالنسبة لكل شخص فيما يتعلق بمعلومات الموارد البشرية (المتغير المستقل) .

وهو نفس التأثير الذي قام بقياسه Elias في دراسته [Elias, 1972, pp. 215 - 233] ، وبالرغم من الحدود الموجودة في دراسة Hendricks ودراسة Elias الى أن النتائج كانت طيبة للغاية حيث وجدنا أن معلومات الموارد البشرية كانت مؤثرة وأحدثت اختلافات جوهرية في قرارات الاستثمار. وهناك نقطة من أكثر النقاط نقدا في دراسات كل من Hendricks, Elias وهي اعتمادها في النتائج التي توصلنا إليها على نتائج التجربة العملية ، بما تفترضة من ظروف مصطنعة غير حقيقية وهو النقطة الذي سوف نتجنبه الدراسة الحالية عن طريق استخدام الدراسة الميدانية .

وهناك دراسة أخرى حذت حذو المفاهيم الخاصة بدراسات Hendricks Elias ثم القيام بها بواسطة Schwan [Schwan, 1976, pp. 219-226] هدفت أساسا لتجنب أوجه النقص الموجودة في دراسات Elias Hendricks حيث قام Schwan بأخذ الاعتبارات التالية من الحسابان في دراسته :

- لم يتم باختيار الطلاب كخاضعين لدراسته ، نظرا لأن اتجاهات الطلاب تختلف جوهريا عن اتجاهات رجال الأعمال الماليين .

وبدلاً من القيام بإجراء تجربة معملية استخدم أسلوب الاستقصاء وقام بتوزيعه على العاملين في أقسام الاستثمار ومنح الائتمان في عدة بنوك ضخمة في ثلاثة مدن كبرى (خاضعين حقيقيين) بحسبان أن هؤلاء العاملون في البنوك متخصصون في تحليل التقارير المالية .

٢ - استخدم Elias و Hendricks قوائم الميزانية وقوائم الدخل المختصرة ، ولم يتم إعطاء المشاركين أي بيانات أخرى متضمنة في التقارير السنوية على عكس دراسة Schwan حيث تم إعطاء المشاركين مجموعة كاملة من التقارير السنوية .

٣ - قام Schwan بسؤال الخاضعين حول أنواع مختلفة من القرارات حيث طلب من الخاضعين اتخاذ كل من القرارات الأساسية المتعلقة بقدرات إدارة المنشأة ونتائج الأعمال المتوقعة مستقبلاً على عكس Elias و Hendricks اللذان طلبا قراراً ثانوياً عن أي من المنشأتين أفضل للاستثمار ؟

٤ - المستجوبون في هذه الدراسة طلب منهم توضيح بعض قراراتهم في سبيل الحصول على تفهم كامل عن الأسباب والمبررات التي وراء قراراتهم ، ولقد استخدم Schwan مثل Hendricks, Elias مجموعتين من القوائم التقليدية وقوائم المحاسبة عن الموارد البشرية تم توزيعهما على نوعين مختلفين من الخاضعين . ولقد استخدم Schwan ستة أسئلة في سبيل قياس ملاءمة المحاسبة عن الموارد البشرية (المتغير التابع) على قرارات استثمار العاملين في البنوك .

السؤال الأول : معدل أداء الإدارة على مقياس محدد .

السؤال الثالث : معدل استعداد الإدارة للاستفادة بمزايا الفرص الجديدة ومواجهة الطلب على التحديات الجديدة في المستقبل على مقياس مختلف عن ذلك المستخدم في السؤال الأول .

السؤال الخامس والسادس : تساؤلات ذات نهايات مفتوحة للتنبؤات الخاصة بإيرادات الأعمال وصافي الدخل في السنة التالية للتقرير السنوي .

السواء الان الثانى والرابع : تساوءلات حول مبررات وقع المعدلات الموضوعه
فى السواءلين الاول والثالث على التوالى .

ولقد توصل Schwan الى نفس النتائج التى توصل اليها
Elias و Hendricks حيث وجد أن العاملين فى البنوك الذين
اعتمدوا فى قراراتهم على تلك التقارير المكونة من كل من المعلومات
المالية ومعلومات الموارد البشرية قد قاموا باتخاذ قرارات مختلفة
جوهريا عن هؤلاء العاملين فى البنوك الذين اعتمدوا فقط على القوائم
المالية التقليدية .

وأخيرا فان الدراسة التى قام بها كل من
Anderson & Frankle [Anderson and Frankle, 1980, pp. 467-479]

قد استخدم الباحثان منهجية مختلفة فى تقييم أثر المعلومات
الاجتماعية على متخذى القرارات خلافا للبحوث السابقه حيث استخدموا
نموذج التسعير الرأسمالى للأصل The Capital Asset Pricing Model
لقياس ردود فعل السوق للافصاح الاختيارى عن المعلومات الاجتماعيه
حيث قاما بتحليل تأثير الافصاح الاختيارى المتضمن فى التقارير
السنوية لعام ١٩٧٢ لحوالى ٥٠٠ منشأة تتداول أوراقها المالية فى
بورصة نيويورك على سوق رأس المال . وقد خرجا الباحثان بنتيجة
مؤداها ان الافصاح الاجتماعى له مضمون اعلامى ، وانه ذا تأثير
ايجابى على القيم السوقية . وفى واقع الأمر فان نوعية الأبحاث
السابقه كانت فى غاية الأهمية نظرا لأنها أدخلت الدلائل الميدانية
خلافا للأبحاث السابقة ، ومن هنا فانها قدمت البرهان على أن
المعلومات الاجتماعيه ذات تأثير ايجابى على متخذى القرارات فى
تقييم استثماراتهم فى السوق ، كما أنها قدمت الاطار لتطوير مفهوم
التقرير الاجتماعى ، وأيضا فان نتائج هذه الأبحاث كان لها الأثر
فى تشجيع الباحث على تبني فكرة هذا البحث حول مدى ملائمة المعلومات
الاجتماعية للعاملين فى البنوك فى منح القروض واتخاذ قرارات الاقراض
فى مصر .

٣ - مشاكل قياس المعلومات الاجتماعية والتقرير عنها :

سوف تتناول هذه الحزئية من البحث التطورات التي طرأت في مفهوم التقرير الاجتماعى والمشاكل المصاحبة لذلك . والواقع أنه بالرغم من أن هناك تطورات تم تحقيقها في السنوات القليلة الماضية نحو قياس التأثير الاجتماعى والتقرير عنه ، وان كان لسوء الحظ فان هذه التطورات تعاني من نقص القياس الموثوق فيه المتعلق بتكلفة ومنفعة الأنشطة الاجتماعية ، وكذلك من غياب الافصاح المتسق .

ومن الناحية المفاهيمية فان الأداء التنظيمى الاجمالى هو داللة لخص مخرجات [AAA, Committee Report, 1974, pp. 98-113] على النحو التالى :

- ١ - صافى الدخل .
- ٢ - مساهمة الموارد البشرية .
- ٣ - المساهمة العامة .
- ٤ - المساهمات البيئية .
- ٥ - مساهمة المنتج أو الخدمة .

وقد أشار التقرير السابق الى مدى الحاجة لمفاهيم جديدة للقياس لتعكس القيود الجديدة المرتبطة بمجالات المسؤولية الاجتماعية .

[AAA, Committee Report, 1974, pp. 99-100] وان المشكلة الحقيقية التي يواجهها الأكاديميون ترجمة عناصر الأداء الكلى غير المتضمنه في مبادلة العمليات التي تعكس ظروف السوق ، وهو الأمر الذى يترتب عليه توسيع مقاييس الأداء الى تلك المعاملات التى لا يمكن اعتبارها معاملات أعمال مثل :

١ - مساهمة المورد البشرى مثل برامج تدريب العاملين ، التغيير فى مستوى المعيشة واتجاهات أفراد التنظيم ، وبرامج اختيار وتدريب العاملين وبرامج الأمن الصناعى . . . الخ .

٢ - المساهمات العامة مثل المساهمة فى البرامج التعليمية والثقافية وخدمة البيئة ودعم برامج الاسكان والنقل والأنشطة العامة الأخرى .

٣ - جوانب المساهمة البيئية للعمليات الانتاجية واستخدام الموارد

٤ - أمن المنتج ومثانة المنتج ومنفعته وارضاء المسـتـهلك.

وهناك بعض المشاكل المصاحبة لمفهوم التقرير الاجتماعى أثيرت بواسطة تقرير جمعية المحاسبة الأمريكية، [AAA, Committee Report, 1974, pp. 99 - 108] كانت كالتالى :

١ - ماهية وحدة القياس المستخدمة ؟ الوحدة النقدية فقط أوالوحدات الكمية المادية الأخرى أو تشكيلة قياس نوعية ؟

٢ - ماهو الشكل الملائم للتقرير ؟

٣ - هل يجب التصديق على التقرير الاجتماعى ؟ ولو أن الأمر كذلك بواسطة من ؟

وقد قام نفس التقرير باقتراح مدخل للتغلب على المشاكل السابقة اعتمادا على الاستخدامات المختلفة للتقرير ، وما اذا كان الإستخدام داخلى أم خارجى ، وان كان الأمر مختلف بالنسبة لمشكلة التصديق حيث أن مثل هذه المشكلة لن يمكن التغلب عليها مالم تصبح الاستخدامات المستقبلية للتقرير بواسطة الأطراف الخارجية واسعة الانتشار.

وهناك واحدة من أهم الدراسات التى حاولت المساعدة فى بناء مفهوم للتقرير الاجتماعى ، وهى تلك الدراسة التى اجريت بواسطة Ramanathan [Ramanathan, 1976, pp. 516 - 528]

فى محاولة لبناء اطارا محاسبيا اجتماعيا مماثلا لاطار المحاسبى التقليدى ، حيث يتكون هذا الاطار المحاسبى الاجتماعى من أربعـة مجالات مرتبطة : الأهداف ، مفاهيم التقييم ، منهجية القياس ، معايير التقارير . فقد قام باقتراح اطارا نظريا يتكون من أهداف ومفاهيم خاصة للمحاسبة الاجتماعية ، والتى اذا ما اكتسبت هذه الأهداف والمفاهيم القبول العام ، فإنه يكون من الأساسى تنمية مفهوم المحاسبة الاجتماعية فى مجالات التقييم وأصاليب القياس ومعايير التقييم .

ولاشك أن قياس الأداء الاجتماعى - سواء كان الأمر متعلق بالتكلفة

في كيفية قياس المنافع الاجتماعية التي عادت على المجتمع من الأنشطة الاجتماعية التي قام بها المشروع؟ وكيفية قياس التكاليف الاجتماعية المترتبة على ما أصاب المجتمع من أضرار من جراء ممارسته للمشروع لأنشطته؟

والواقع أنه بالرغم من مثل هذه الصعوبات، فإن هناك الكثير من الدراسات التي قامت بتحديد قيما لها باستخدام المقاييس غير المباشرة [Estes, 1972, pp. 284-290, ' Pelt, 1974, pp. 11 - 14]
في تصميم نماذج ملائمة لقياس الأداء الاجتماعي، [Charnes and others, 1972, pp. 85-88 'Schreuder, 1981, pp. 294-308]

وعلى أية حال فإنه مما يخفف من حدة صعوبات القياس هذه أن المحاسبة بصفة عامة لم تعاني مشككة في تكوين نظريتها العلمية مثلما عانت من مشككة القياس.

وبالرغم من الكثير من التساوؤات الأساسية السابقة المرتبطة بالمحاسبة الاجتماعية، إلا أنه في الممارسة العملية فإن المسؤولين في منشآت الأعمال والأكاديميين يحاولوا البحث في تحديد تلك المعلومات التي تفي باحتياجات مستخدمي التقارير، [Dierke and Antal, 1985, pp. 29 - 34]

ولاشك أن هذا الاتجاه يعتبر من أكثر الوسائل القيمة لبناء مفهوم عملي للتقرير الاجتماعي، وهو نفس الأمر الذي دعا الباحث في هذا البحث - لتبنى الجزئية الخاصة بمدى ملائمة التقرير الاجتماعي لمتخذي قرارات الاقراض في محاولة لبناء جزء من هذا المفهوم.

١ - منهجية البحث :

تتناول هذه الجزئية من البحث خطة الدراسة الخاصة بالمنهجية المتبعة في هذا البحث " مدى ملائمة المعلومات الاجتماعية لمتخذي قرارات الاقراض " وذلك على النحو التالي :

أ - أسلوب البحث :

في محاولة تأسيس العلاقة بين ملائمة المعلومات الاجتماعية لمتخذي القرارات يوجد أسلوبين مقترحين هما : التجربة العملية والدراسة الميدانية .

وعادة مايتفوق أسلوب التجربة العملية على أسلوب الدراسة الميدانية بما يصاحب تطبيقه من مزايا مثل امكانية ضبط العوامل البيئية والتحكم فيها ، فضلا عن امكانية متابعة التغيرات خلال الوقت (البعد الزمني) ولكن بالرغم من مزايا أسلوب التجربة العملية ، الا أنه يشوبه العديد من العيوب مثل البيئية الاصطناعية ، التأثير التجريبي ، حجم العينة ومشكلة الوصف أو التصوير

[Bally, 1984]

وطبقا لتوصيات الدراسات السابقة في مجال المحاسبة الاجتماعية

[Schwan, 1976, pp. 219 - 226] بالاضافة الى العيوب

المذكورة المصاحبة للتجربة العملية وأيضا لتجنب المشاكل الناتجة عن الاستعانة بخاضعين بدلاء Surrogates والذين عادة ما يتم الاستعانة بهم في التجربة العملية مما يقلل من الصحة الداخلية للتجربة . فان هذا البحث سوف يتم اجرائه على الخاضعين في العالم الحقيقي ، عالم الأعمال مانحي القروض أو متخذي قرارات الاقراض في البنوك التجارية وذلك من خلال أسلوب الدراسة الميدانية .

ب - متغيرات الدراسة :

يمكن تحديد متغيرات الدراسة على النحو التالي :

١ - قياس المعلومات الاجتماعية :

المعلومات الاجتماعية - منى الدراسات السابقة في هذا المضمون

[Jensen, 1976 'Buzby, 1974 'Schwan, 1976]

[N.A. A., Committee Report, 1974] .

ولذلك فان المتغير المستقل الذي تم تحديده في هذا البحث هو المعلومات الاجتماعية التي يجب قياسها والتقرير عنها كما اقترحت بواسطة العديد من الأبحاث .

[Buzby and Falk, 1979, pp. 233-237, Paul, 1980, pp. 62-77 ' N.A.A.

Committee Report, 1974, pp. 39 - 41]

وذلك على النحو التالي :

أولاً : الحماية البيئية :

مقدار المبالغ المنفقة في العام الحالي فيما يتعلق بتجنب أو تخفيف حدة تلوث البيئة ، وأيضا فيما يتعلق بالاقتصاد في استخدام مصادر الطاقة المتاحة للمحافظة على الموارد المحدودة .

ثانياً - الموارد البشرية :

عدد الموظفين العاملين في الشركة ، المستوى التعليمي ، معدل دوران العاملين ، عدد العمال الذين يتركون العمل ، معدل غياب العاملين ، مقدار المبالغ المنفقة في العام الحالي مثل اعداد البرامج التدريبية لرفع كفاءة العاملين وتحقيق رضائهم عن العمل ، تكلفة برامج الاستجمام والترفيه السنوية لأسر العاملين ، وكذلك تكلفة برامج الرعاية الطبية والعلاجية للعاملين وأسرهم ، بالإضافة الى فرص التوظيف العادلة ، والفرص المتساوية في الترقية ، وتحسين ظروف العمل والأمن والاستقرار للعاملين .

ثالثاً - أنشطة خاصة بالمنتج أو الخدمة :

مثل الأخذ في الاعتبار تأثير المنتج أو الخدمة الخاصة بالشركة على المجتمع ، ومن ثم تقديم البيانات الضرورية مثل نوعية المنتج ، الصحة ، تاريخ الانتاج ، وفترة الصلاحية ، ومخاطر الاستخدام ، وضمانات الصيانة الكافية .

رابعاً - أنشطة خاصة بالتعامل مع المجتمع :

وهي تلك الأنشطة الهادفة الى تحقيق النفع لأفراد المجتمع

التعليمية والثقافية والأنشطة الاسلامية لحماية الأقليات الاسلامية في البلاد غير الاسلامية وكذلك محاربة المخدرات في المجتمع ، وأيضا المساعدة في تخفيف حدة المشاكل المرتبطة بالأفراد المعوقين وتأهيلهم واطاحة فرص العمل المناسبة لهم .

٢ - قياس ملائمة المعلومات الاجتماعية لمانى القروض :

لقد اقترحت الدراسات السابقة ثلاثة مداخل تتعلق بقياس المتغير التابع الخاص بملائمة المعلومات الاجتماعية لمانى القروض والتي يمكن عرضها بايجاز على النحو التالي :

أولا - المدخل الأول : عن طريق اجراء استقصاء يعتمد على القياس الترتيبى بحيث يطلب من كل مستجوب تحديد رتبة محددة من الأرقام لكل بند من بيانات المعلومات الاجتماعية المقدمة فى شكل خاص وذلك طبقا لادراك الخاضع للأهمية النسبية لكل بند بالنسبة لأغراض اتخاذ قرارا معيناً [Buz by, 1974, pp. 423 - 435]

ثانيا - المدخل الثانى : وهو نفسه المدخل الأول باستثناء فارقاً وحيداً هو أن المعلومات الاجتماعية تقدم مع المعلومات المالية الأخرى ، وهذا المدخل يقدم مجموعة معلومات للحكم وتقدير الأهمية النسبية للبند الاجتماعى [Buzby and Falk, 1979, pp. 233 - 237] وبالرغم من أن هذا المدخل يعانى من صحة البناء أو التركيب إلا أنه أفضل من سابقه .

ثالثا - المدخل الثالث : حيث يطلب من المستجوبين اتخاذ قرارات لأغراض منح القروض طبقاً للمعلومات المحددة المتاحة ، والتي تتضمن معلومات مالية ومعلومات اجتماعية ، والاجابات أيضا سوف تكون على مقياس ترتيبى [Elias, 1972, pp. 215 - 233 ' Hendricks, 1976, pp. 292 - 305] ولاشك أن هذا المدخل يتمتع بصحة تركيبية قوية بالمقارنة بالمدخلين السابقين .

وفيما يتعلق بالنسبة لأغراض قياس المتغير التابع (الملائمة) فى هذا البحث فإنه سوف يتم الاعتماد على كل المداخل السابقه .

وطبقا لما سبق فان المدخل المقترح لقياس المتغير المستقل وتصميم محتوى الاستقصاء سوف يعتمد على تبني الخطوات التالية :

1 - افتراض شركتين متماثلتين تعملان في نفس الصناعة وبحيث يتوافق في الشركات المعايير التالية :

أ - الشركة (س) ذات أداء مالي سء - في كل الحوانب - على العكس من الشركة (ص) فانها ذات أداء مالي جيد .

ب - النسب المالية الخاصة بالشركة (ص) أفضل بكثير منها في الشركة (س) .

ج - النسب المالية للشركة (ص) حيدده وذلك بالنسبة للنسب السائدة في الصناعة أو النشاط ، عكس الحال بالنسبة للشركة (س) .

د - تقديم معلومات اجتماعية افتراضية مصاحبة للتقارير المالية لكل من الشركة (س) ، الشركة (ص) في حالتين أحدهما معلومات اجتماعية سيئة والأخرى معلومات اجتماعية جيدة .

هـ - وجود تماثل بين الشركتين وبصفة خاصة بالنسبة لحجم الأعمال ورأس المال المدفوع .

2 - بالنسبة لكل من الشركتين (س) ، (ص) سوف يتم اعداد الآتى :

أ - معلومات تقدم خلفية عن أنشطة الشركة ورأس مال الأسهم وعدد العاملين الخ .

ب - قوائم مالية مقارنة عن سنتين .

ج - نسب مالية مقارنة عن سنتين .

د - تقرير المعلومات الاجتماعية المقارن عن سنتين .

هذا ويمكن تصوير النماذج التي سيتم استخدامها في الدراسة

البيدانية - الخاصة بالاستقصاء - على النحو التالي :

أداء مالي جيد
للشركة (ص)

أداء مالي سيء
للشركة (س)

معلومات اجتماعية	معلومات اجتماعية	معلومات اجتماعية	معلومات اجتماعية
سيئة	جيدة	جيدة	جيدة
(١)	(٢)	(٣)	(٤)

شكل يوضح نماذج المعالجة المستخدمة في الدراسة الميدانية حول مدى ملائمة المعلومات الاجتماعية لمانحي القروض

وبحيث يتم استقصاء المستجوبين على أربعة نماذج في آن واحد وبطريقة عشوائية على النحو التالي :

النموذج الأول : يرفق بقائمة الاستقصاء التقارير المالية للشركة (س) الأداء المالي السيء ، على أن يصاحبها تقرير اجتماع لمعلومات اجتماعية سيئة .

النموذج الثاني : يرفق بقائمة الاستقصاء التقارير المالية للشركة (س) الأداء المالي السيء ، على أن يصاحبها تقرير اجتماع لمعلومات اجتماعية جيدة .

النموذج الثالث : يرفق بقائمة الاستقصاء التقارير المالية للشركة (ص) الأداء المالي الجيد ، على أن يصاحبها تقرير اجتماع لمعلومات اجتماعية جيدة .

النموذج الرابع : يرفق بقائمة الاستقصاء التقارير المالية للشركة (ص) الأداء المالي الجيد ، على أن يصاحبها تقرير اجتماع

ب - أنه في ظل النموذج الثالث الخاص بالشركة (ص) ذات الأداء المالي الجيد والمعلومات الاجتماعية الحيدة فإنه من الطبيعي الموافقة على منح القرض .

وتأسيسا على هذين الافتراضين يمكن صياغة فرضي البحث على النحو التالي :

الفرض الأول : " أنه بالرغم من سوء الأداء المالي للشركة (س) فإن الأداء الاجتماعي الجيد لها يمكن أن يؤدي إلى حصول الشركة على القرض " .
[النموذج الثاني]

الفرض الثاني : " أنه بالرغم من كفاءة الأداء المالي للشركة (ص) فإن الأداء الاجتماعي السيء لها يمكن أن يؤدي إلى عدم قدرة الشركة على الاقتراض " .
[النموذج الرابع]

كما أنه استكمالا للدراسة فإنه إذا ما انتهت الدراسة إلى القول بأهمية المعلومات الاجتماعية في اتخاذ قرارات الاقتراض . فإنه يبقى التساؤل حول مدى اختلاف أهمية المعلومات الاجتماعية ، وهو الأمر الذي يعنى هل تختلف أهمية المعلومات الاجتماعية باختلاف النماذج الأربعة السابق استعراضها أم لا ؟ أو هل يوجد اختلاف في الأهمية النسبية لبنود المعلومات الاجتماعية وهما ما يمكن صياغتهما في فرضي البحث التاليين :

الفرض الثالث : " لا يوجد اختلاف بين أهمية المعلومات الاجتماعية في ظل النماذج الأربعة السابقة " .

الفرض الرابع : " لا يوجد اختلاف بين الأهمية النسبية لبنود المعلومات الاجتماعية " .

٥ - تصميم الدراسة الميدانية :

لاختبار مدى صحة فروض البحث سوف يقوم الباحث باستخدام استقصاء موجه للعاملين في حقل الائتمان ومنح القروض في قطاع البنوك حول أشهر

أ - المجتمع الأصلي للدراسة : هو العاملين في أقسام الائتمان ومنح القروض في قطاع البنوك ، وبحيث يمثل ذلك اطار المعايير التي التي سوف تختار منه عينة الدراسة .

ب - تحديد عينة الدراسة : تم اختيار عينة حكومية ممثلة لمجتمع الدراسة تكونت من ١٦٠ مفردة من العاملين في أقسام الائتمان ومنح القروض في قطاع البنوك وقد تم توزيع النماذج الأربعة السابقة عليهم بحيث يوزع كل نموذج استقصاء على ٤٠ مفردة بطريقة عشوائية (١) .

ج - أساليب قياس وجمع البيانات : اعتمد الباحث في الدارسة الميدانية في قياس وجمع البيانات على استخدام قائمة الاستقصاء .

د - أساليب معالجه وتحليل البيانات : اعتمد الباحث في تحليل البيانات بصورة أساسية على استخدام المتوسطات المرجحة للاجابات وذلك لتوفير صلاحية استخدام الأسلوب الاحصائي تحليل التباين ذو الاتجاهين Two way ANOVA ، كما أن الفروق الناتجة تم تحليلها بواسطة استخدام المرحلة التالية لتحليل التباين Posteriori Stage وذلك باختيار Tukey للمقارنات الزوجية Pairwise Comparisons ، وهذا وقد تم تطبيق احزمة البرامج الجاهزة SAS في التحليل .

٥ - نتائج الدراسة الميدانية :

كما سبق القول فان الباحث اعتمد بصورة أساسية على استخدام المتوسطات المرجحة في تحليل الاجابات - وذلك لتوفير صلاحية استخدام الأسلوب الاحصائي Two way ANOVA نظرا لكون الاستجابات على الاستقصاء تمثل بيانات منفصلة .

وقبل التعرض لبيان مدى صحة فروض البحث فانه يجدر بالباحث القول انه بالنسبة للبديهييتين أو الافتراضين Assumption الخاصين بالنموذجين الأول والثالث فقد أكدت أجابات المستجوبين على تحقق هذين الافتراضين وذلك على النحو التالي :

(أ) بالنسبة للافتراض الأول - الخاص بالشركة (س) ذات الأداء المالي السوء وأيضا المعلومات الاجتماعية السيئة فانه من الطبيعي عدم الموافقة على منح القرض للشركة (س) . وقد تأكد ذلك حيث أن المتوسط المرجح لاستجابات المستجوبين على النموذج الأول حول السوء الأول كان - ١٠ وهو مايعنى عدم الموافقة على القرض .

(ب) أنه بالنسبة للافتراض الثاني الخاص بالشركة (ص) ذات الأداء المالي الجيد والمعلومات الاجتماعية الجيدة فانه من الطبيعي الموافقة على القرض ، وهذا ما تحقق أيضا من خلال استجابات المستجوبين على النموذج الثالث حيث بلغ المتوسط المرجح لاستجابات حول السوء الأول ٣٨٥ وهو مايعنى الموافقة الى درجة كبيرة على منح القرض .

أما فيما يتعلق باختبار فروض البحث فان النتائج جاءت على النحو التالي :

الفرض الأول : " أنه بالرغم من سوء الأداء المالي للشركة (س) فان الأداء

الاجتماعي الجيد لها يمكن أن يوءدى الى حصول الشركة على القرض " .
وبتحليل استجابات المستجوبين حول السوء الأول في النموذج الثاني وجد أن المتوسط المرجح ١٩٥ وهو مايعنى عدم قبول فرض البحث الأصلي احصائيا وقبول الفرض البديل . وان كان ولاشك فان النتيجة المستقاة

من تحليل الاستجابات على هذا النموذج توضح مدى تأثير الافصاح عن الأداء الاجتماعي للشركة والمتمثل في التقرير الاجتماعي لمعلومات اجتماعية جيدة وذلك بالمقارنة بالنموذج الأول والذي كان المتوسط المرجح للاستجابات عليه هو - ١، وهو الأمر الذي يؤكد تأثير الافصاح عن المعلومات الاجتماعية على قرارات الاقتراض الى حد ما .

الفرض الثاني : " أنه بالرغم من كفاءة الأداء المالي للشركة (ص) فان الأداء الاجتماعي السوء لها يمكن أن يؤدي الى عدم قدرة الشركة على الاقتراض " .

وبتحليل استجابات المستجوبين حول السوء ال الأول في النموذج الرابع وجد أن المتوسط المرجح هو ٢٦٥ أي الموافقة على القرض . وهو ما يعنى عدم قبول فرض البحث الأصلي احصائيا ، وقبول الفرض البديل . وأيضا فانه بالرغم من عدم قبول فرض البحث الا أن النتائج المستقاة توضح مدى تأثير الافصاح الاجتماعي ، حيث أن التقرير الاجتماعي لمعلومات اجتماعية سيئة أدى الى انخفاض المتوسط المرجح للاستجابات من ٣٨٥ في النموذج الثالث (الخاص بأداء مالي جيد للشركة ومعلومات اجتماعية جيدة) الى ٢٦٥ في النموذج الرابع ، أي أن الافصاح عن الأداء الاجتماعي المتمثل في معلومات اجتماعية سيئة قد أدى الى انخفاض مقدرة الشركة على الاقتراض الى حد ما .

وخلاصة القول أنه بالنظر الى نتائج اختبار فرض البحث الأول والثاني يمكن أن نلاحظ الآتى :

- ١ - أنه مازال المحك الأساسي في اتخاذ قرارات الاقتراض في قطاع البنوك التجارية في مصر هو الأداء المالي للشركة والمتمثل في قوة مركزها المالي وقدرتها على سداد الالتزامات ودرجه السيولة التي تتمتع بها ، وكذلك قدرة الشركة على تحقيق الأرباح .
- ٢ - أن الافصاح عن الأداء الاجتماعي للشركة له تأثير محدود على مدى المقدرة على الاقتراض ، وان كان مازال الأداء المالي هو الأساس في المقام الأول .

وفيما يتعلق بمدى صحة الفرضين الثالث والرابع فان النتائج جاءت على النحو التالي :

الفرض الثالث : " لا يوجد اختلاف بين أهمية المعلومات الاجتماعية في ظل النماذج الأربعة السابقة، وتحليل استجابات المستجوبين وحساب المتوسط المرجح للإجابات على السؤال الثاني في قائمة الاستقصاء التي جاءت إجاباتهم " نعم " بمعنى أخذ العوامل الاجتماعية بعين الاعتبار في قرار الافتراض، ثم تطبيق أسلوب تحليل التباين ذو الاتجاهين Two way ANOVA ثم قبول الفرض الأصلي حيث لا يوجد اختلافات بين النماذج أو الحالات المفترضة الأربعة حول أهمية المعلومات الاجتماعية .

وذلك كما يتضح من المقارنه بين ف المحسوبه واحتمال ف عند مستوى معنويه ٥ ٪ حيث اتضح أن ف المحسوبه أقل من احتمال ف وهو ما يعنى عدم وجود اختلافات وبالتالي عمه الفرض الثالث وقبول فرض البحث [Ingram, 1989]

الفرض الرابع : " لا يوجد اختلاف بين الأهمية النسبية لبنود المعلومات الاجتماعية " ، وبتطبيق تحليل التباين اتضح أن ف المحسوبه أكبر من احتمال ف عن مستوى معنويه ٥ ٪ وهو ما يعنى رفض الفرض الأصلي وقبول الفرض البديل القائل بوجود اختلاف بين واحدة على الأقل ولايجاد هذه الفروض والاختلافات قام الباحث باستخدام المرحلة التالية لتحليل التباين Posteriori stage وذلك بإجراء اختبار توكي Tukey للمقارنات الزوجية Pairwise Comparisons [Ingram, 1989]

وقد اتضح من تحليل توكي Tukey أن أهم البنود الاجتماعية والتي يكون الأفضاح عنها ذو تأثير على متخذى القرارات - وذلك في ظل الأربعة نماذج - هي البنود الواردة في قائمة الاستقصاء في السؤال الثالث والمتمثله في البند التاسع والسادس ثم الخامس فالأول على التوالي، وهم على النحو التالي :

- | | |
|-----------------|--|
| البند رقم ٣ - ٩ | مدى مساهمه الشركه في تعضيد ومساندة المجتمع . |
| البند رقم ٣ - ٦ | قيام الشركه بالمساهمة في حماية المستهلك وتوعيته . |
| البند رقم ٣ - ٥ | قيام الشركه باتاحة الفرصة لتعيين المعوقين . |
| البند رقم ٣ - ١ | قيام الشركه بالمساهمة في الرقابة على تلوث البيئة . |

كما أوضح التحليل أن أقل العوامل أهمية نسبية هي البنود الواردة في قائمة الاستقصاء المتمثله في البند الثاني فالثالث على التوالي

وهم على النحو التالي :

السند رقم ٣ - ٢ قيام الشركة بالجهود اللازمة لتوفير الأمن الصناعي داخل الشركة .

السند رقم ٣ - ٣ تخفيض معدل الغياب للعاملين .

وذلك حيث يوجد فروق معنوية احصائيا بين هذه البنود عند مستوى حسيه ٥% [Ingram, 1989]

ويمكن تلخيص نتائج اختبار الفرضين الثالث والرابع في الجدول التالي :

جدول تحليل التباين ذو الاتجاهين

صدر الاختلاف	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط مجموع المربعات	ف المحسوبة	احتمال ف
التماذج أو الحالات الأربعة	٣	٠٠٨٦٢١٣	٠٠٢٨٧٣٨	٠١٥	٠٩٢٨٧
البود التسعة	٨	١٣٢٦٨٤٤٣	١٦٥٨٠٥٥٥	٨٦٥	٠٠٠٠١

وهو ما يعني قبول الفرض الثالث الأصلي ورفض الفرض الرابع المعكوس وقبول الفرض البديل له والقائل بوجود فروق بين الأهمية النسبية لبود المعلومات الاجتماعية ، ثم يتم استخدام المرحلة التالية لتحليل التباين لايجاد الفروق وذلك باستخدام أسلوب توكي Tukey كما سبق القول .

نتائج البحث وخصائمه :

يتناول هذا البحث مجال التقرير الاجتماعي أو الإفصاح عن الأداء الاجتماعي لمنشآت الأعمال ، والذي ظهر كاستجابة للاحتياجات الملحة من المستخدمين لمثل هذه المعلومات الاجتماعية . وظهرت معه العديد من التساؤلات الهامة في تقييم مفاهيم التقرير الاجتماعي تذهب فيما وراء

ما اذا كان التأثير الاجتماعي يمكن قياسه والتقرير عنه بطريقة منهجية سليمة ، وأيضا تقييم مدى ملائمة وفائدة المعلومات المنشورة في التقارير الاجتماعية ، والأكثر من ذلك ما اذا كان يتم استخدامها بواسطة الأطراف ذات العلاقة ، وأخيرا هل استخدام مثل هذه المعلومات يعتبر من سلوك متخذى القرارات ؟ بمعنى ما مدى ملائمة المعلومات الاجتماعية لمتخذى القرارات ؟

ويهدف هذا البحث الى تقييم مدى ملائمة المعلومات الاجتماعية لمجموعة محددة من المستخدمين وهم مانحي القروض وأثر ذلك في اتخاذ قرارات الاقراض . وذلك من خلال لقاء الضوء على تساولين محددتين هما :

- ما مدى ادراك ملائمة المعلومات الاجتماعية لمتخذى قرارات الاقراض
- ماهو تأثير الافصاح عن المعلومات الاجتماعية على مانحي قرارات الاقراض في اتخاذ تلك القرارات ؟

ولتحقيق هذا الهدف فقد قام الباحث في الاطار النظري لهذا البحث باستعراض وتقييم الدراسات السابقة في مجال تقرير المعلومات الاجتماعية واللقاء الضوء على مشاكل قياس المعلومات الاجتماعية والتقرير عنها . كما قام في الجانب الميداني من البحث باستعراض منهجية البحث المتبعة تم القيام بدراسة ميدانية استهدفت تحديد أثر الافصاح عن المعلومات الاجتماعية على اتخاذ قرارات الاقراض وذلك عن طريق اختبار مدى صحة فروض البحث التي تم صياغتها . وقد انتهج الباحث في ذلك اتباع أسلوب الاستقصاء في جمع البيانات ، كما قام بتحليل ومعالجة البيانات واختبار مدى صحة فروض البحث باستخدام أسلوب المتوسط المرجح وأسلوب تحليل التباين ذات الاتجاهين Two way ANOVA وكذلك أسلوب توكي Tukey للمقارنات الزوجية .

وعلى ضوء ما انتهت اليه الدراسة فإنه يمكن الخروج بالنتائج التالية :

١ - لاشك أن التقرير الاجتماعي والافصاح عن المعلومات الاجتماعية ذو محتوى اعلامي له آثار ايجابية على كافة مستخدمي المعلومات وقد اتضح ذلك في الكثير من الدلائل الميدانية التي أفرزتها العديد من الدراسات السابقة في تقييم مدى ملائمة المعلومات الاجتماعية لمتخذى القرارات .

بالنسبة لأثر الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية لمتخذي قرارات الاقراض فقد تم القيام بدراسة ميدانية على قطاع البنوك في مصر لدراسة أثر الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية (المتغير المستقل) على اتخاذ قرارات الاقراض (المتغير التابع) أي تحديد مدى ملائمة المعلومات الاجتماعية لمانحي القروض. وقد اتضح من الدراسة الميدانية الآتي :

أ - أنه مازال المحك الأساسي في اتخاذ قرارات الاقراض في قطاع البنوك التجارية في مصر هو الأداء المالي للشركة والمتمثل في قوه مركزها المالي ومقدرتها على سداد الالتزامات ودرجة السيولة التي تتمتع بها ، وكذلك قدرة الشركة على تحقيق الأرباح .

ب - أن الإفصاح عن الأداء الاجتماعي للشركة له تأثير محدود على مدى المقدرة على الاقتراض ، وذلك نظرا لتقيد مانحي القروض أو متخذي قرارات الاقراض في قطاع البنوك بلائحة محددة لا بد من التقيد بها .

ج - عدم وجود اختلاف حول أهمية المعلومات الاجتماعية .

د - وجود اختلافات في الأهمية النسبية بين بنود المعلومات الاجتماعية من حيث الأولويات المعطاة لترتيب أهمية تلك المعلومات والتي أمكن تحليل هذه الاختلافات باستخدام أسلوب توكي Tukey حيث اتضح أن أهم تلك البنود على التوالي : مدى مساهمة الشركة في تعضيد ومساندة المجتمع ، قيام الشركة بالمساهمة في حماية المستهلك وتوعيته ، قيام الشركة باتاحة الفرصة لتعيين المعوقين وأخيرا قيام الشركة بالمساهمة في الرقابة على تلوث البيئة .

وعلى ضوء ما انتهى اليه البحث من نتائج فان الباحث يوصي بحرورة القيام بمزيد من الدراسات الميدانية حول هذه الجزئية البحثية باستخدام أساليب بحثية بديلة في جمع البيانات أو تحليلها ومعالجتها . كما يأمل الباحث بضرورة اعادة النظر في السياسات المتبعة في قطاع البنوك التجارية في مجال الاقراض منحي اعطاء وزن نسبي كبير للاجتماعي ودور المنشآت في المساهمة في خدمة البيئة التي تعمل بها الى جانب الأداء المالي لها .

مراجع البحث

- A.A.A., "Report of Committee on Measurement of Social Costs", The Accounting Review, (Supplement to Vol. XLIX, 1974) pp. 98-113.
- Anderson, John C. and Alan W. Frankle, "Voluntary Social Reporting: An Isobeta Portfolio Analysis", The Accounting Review, (July 1980), pp. 467-479.
- Baily, D.K., Methods of Social Research, (New York: Free Press, 1984).
- Belkaoui, A., "The Impact of the Disclosure of the Environmental Effects of Organizational Behavior on the Market", Financial Management (Winter 1976) pp. 26-31.
- Brumment, R.L., E.G. Flamholtz and W.C. Pyle, "Human Resource Measurement - A Challenge for Accountants" The Accounting Review (April 1968), pp. 217-224.
- Buzby, Stephen L., "Selected Items of Information and their Disclosure in Annual Reports", The Accounting Review, (July 1974), pp. 423-435.
- Buzby, Stephen L. and Haim Falk, "Demand for Social Responsibility Information by University Investors", The Accounting Review, (January 1979), pp. 233-237.
- Charnes A., C. Colantoni, W.W. Cooper and K.O. Kortanek, "Economic, Social and Enterprise Accounting and Mathematical Models", The Accounting Review, (January 1972), pp. 85-108.
- Copeland, R.M., A. Francia, and R.H. Strawer, "Students as Subjects in Behavioral Business Research", The Accounting Review, (April 1973), pp. 217-224.
- Cowen, S.L., B. Ferreri, and L.D. Parker, "The Impact of Corporate Characteristics Social Responsibility Disclosure: A Typology and Frequency - Based Analysis", Accounting, Organizations and Society, (1987), pp. 111-122.
- Dierkes, M., and A. B. Antal, "The Usefulness and Use of Social Reporting Information", Accounting, Organizations and Society (1985), pp. 29-34.
- Elias, N.S., "The Effects of Human Asset Statement on the Investment Decision: An Experiment," Empirical Research in Accounting: Selected Studies (1972), pp. 215-233.
- Deutsche Shell AG, Geschäftsberichte/ Socialbilanze, 1979.
- Epstein, M.J., E. Flamholtz and J.J. McDonough, "Corporate Social Accounting in the United States of America: State of the Art and Future Prospects", Accounting, Organization and Society, (1976), pp. 23-42.
- Estes, R.W., "Socio-Economic Accounting and External Diseconomic", The Accounting Review (April 1972), pp. 284-290.
- Hendricks, J.A., "The Impact of Human Resource Accounting Information on Stock Investment Decisions: An Empirical Study", The Accounting Review, (April 1976), pp. 292-305.

- 17- Jensen, Robert E., Phantasmagoric Accounting: Research and Analysis of Economic, Social and Environmental Impact of Corporate Business (A.A.A., 1977).
- 18- J.J. Corson and G.A. Steiner, Measuring Business's Social Performance: The Corporate Social Audit, (New York: Committee for Economic Development, 1974), p. 33.
- 19- Longstreth, B., and H.D. Rosenboom, Corporate Social Responsibility and the Institutional Investor: A Report to the Ford Foundation (Praeger Publisher, 1973).
- 20- National Association of Accountants, Committee on Accounting for Corporate Social Performance, "Report of the Committee on Accounting for Corporate Social Performance, Management Accounting", (February 1974), pp.39-41.
- 21- Ramanathan, Kavasseri, "Toward A Theory of Corporate Social Accounting", The Accounting Review (July 1976) pp. 516-528.
- 22- Schreuder, Heim, "Employees and Corporate Social Report: The Dutch Case", The Accounting Review (April 1981), pp. 294-308.
- 23- Schwan, Edward S., "The Effects of Human Resource Accounting Data on Financial Decisions: An Empirical Test", Accounting Organization and Society (1976), pp. 219-226.
- 24- Sethi, S.P., The Unstable Ground: Corporate Social Policy in A Dynamic Society, (Melville Publishing Co., 1975).
- 25- S.E.C. Release No. 5627, October 14, 1979, p. 39.
- 26- Shane, P.B. and B.H. Spicer, "Market Response to Environmental Information Produced Outside the Firm", The Accounting Review, (July 1983), pp.521-538.
- 27- Spicer, B., "Investors, Corporate Social Performance and Information Disclosure: An Empirical Study", The Accounting Review (January 1978), pp. 94-111.
- 28- Williams, Paul F., "The Evaluative Relevance of Social Data", The Accounting Review (January 1980), pp. 62-77.

الأخ الكريم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد :

التقارير المالية المرفقة بهذه الاستمارة هي التقارير المالية المعدة لأحدى الشركات المساهمة عن السنة المالية المنتهية في ١٢/٣١/١٠١٦ والتي تقدمت الى بنكم للحصول على قرض . فاذا ما اسند الى سيادتكم قرار الموافقة على منح الشركة المذكوره هذا القرض من عدمه ، رجاء التكرم بالاجابة على التساؤلات التالية :

أولا - هل توافق على منح هذه الشركة قرض في حدود ٣٥٠٠٠٠٠٠٠ جنية لمدة خمس سنوات أم لا ؟

القرار :

<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
موافق جدا	موافق	موافق الى حد ما	غير موافق

ثانيا - هل تم أخذ العوامل الاجتماعية ومدى وفاء الشركة بالمسئولية الاجتماعية بعين الاعتبار في قراركم ؟

نعم لا

ثالثا - اذا كانت الاجابة (نعم) الرجا بيان مدى أهمية العوامل الاجتماعية التالية في هذا القرار ؟

١ - قيام الشركة بالمساهمة في الرقابة على تلوث البيئة ؟

غير هام قليل الأهمية هام هام للغاية

٢ - قيام الشركة بالجهود اللازمة لتوفير الأمن الصناعي داخل الشركة ؟

غير هام قليل الأهمية هام هام للغاية

٣ - تخفيض معدل الغياب للعاملين :

غير هام قليل الأهمية هام هام للغاية

٤ - انخفاض معدل دوران العمال :

٥ - قيام الشركة باتاحة الفرصة لتعيين المعوقين :

غيرهام قليل الأهمية هام هام للغاية

٦ - قيام الشركة بالمساهمة فى حماية المستهلك وتوعيته :

غيرهام قليل الأهمية هام هام للغاية

٧ - اهتمام الشركة بالبرامج التدريبية والمنح الدراسية للعاملين بها :

غيرهام قليل الأهمية هام هام للغاية

٨ - الاهتمام بالرعايه الطبية والبرامج الترفيهية والترفيهية للعاملين :

غيرهام قليل الأهمية هام هام للغاية

٩ - مدى مساهمة الشركة فى تعضيد ومساندة المجتمع :

غيرهام قليل الأهمية هام هام للغاية

بيانات عامه :

..... : الاسم
 : الوظيفة
 : اسم البنك
 : الموهل وتاريخ الحصول عليه
 : مدة الخبرة فى مجال العمل

[النموذج الأول]

١٢٥

شركة (س) _ _

قائمة المركز المالي في ١٢/٣١ / ١٩٩٠

أصول :

١٩٨٩ / ١٢ / ٣١

١٩٩٠ / ١٢ / ٣١

١٨٤٨٠٧٥٠	١٦٤٥١١٨٦
٨٤٣٠٩١٥	٩٨١٦٥٦٠
٤٠٠٣١٧	٢١٨٨٢٢
٦٠٢٢٠١١٩	٥٧٢٢٨٤٠٢
٨٧٦٢٢١٠١	٨٢٨١٤٩٨٢
٥٢٨١٠٥١٢٢	٥٢٥٠٠٢٧٢٢
—	١٦٧٦٤٦٣٦
<u>٦١٥٧٢٧٢٢٢</u>	<u>٦٢٥٦١٢٦٤٠</u>
١١٥٠٠١٢٥	١٢٩٢٣٥٤٦
٨٠٠٩٢٠	٩٢٥٢٠٥
١٤٢٥٢٧٠	٩٩١٨٠٢
٤٨٤٠٠٢١٥	٥٦٦٥٢١٢٢
٦٢١٢٦٦٢٠	٧١٥٠٢٦٧٧
١٠٨٥٠٧٨٥٤	١٠٢٨٥٠٠٠٠
١٢٠١٧٥١٨	١٥٥٢٧٧٢٤
١٨٢٦٥٢٠٠٢	١٩٢٨٨٠٤٠١
٣٠٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠٠
٥٩٤٩٦١١٧	٧٠١٤٥٤٢٢
٢٦٠٠٠٠٠٠	٢٦٠٠٠٠٠٠
٨١٥١١١١٤	٨١٥١١١١٤
(٢٦٤٤١٢٧٥)	(٢٢٨٥٠٠١٠)
٢٥١٩٢٦٥	(٢١٠٧٢٢٨٧)
٤٢٢٠٨٥٢٢١	٤٢٢٧٢٢٢٢٩
<u>٦١٥٧٢٧٢٢٢</u>	<u>٦٢٥٦١٢٦٤٠</u>

تقدية بالصندوق والبنوك
مد بنون وأرصدة مدينة
اعتمادات مستندية وبضاعة بالطريق
المخزون

اجمالي الأصول المتداولة
الأصول الثابتة (صافي القيمة)

صروفات تأسيس خط الإنتاج الثاني

اجمالي الأصول

حقوق وحقوق الملكية :

حجم :

دائنون وأرصدة دائنة
مد فديتات مقدمة للعملاء
صروفات مستحقة
قروض قصيرة الأجل

اجمالي الخصوم المتداولة
قروض طويلة الأجل
أوراق دفع طويلة الأجل

اجمالي الخصوم

حقوق الملكية :

رأس المال المصرح به والمدفوع بالكامل

٣٠٠٠٠٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه للسهم

احتياطي نظامي

احتياطي اضافي

احتياطي توسعات

أرباح محجوزة من العام العاضى (خسائر مرحله)

أرباح (خسارة) العام

اجمالي حقوق الساهمين

اجمالي الخصوم وحقوق الملكية

[مات ١٥٠٠٠٠٠٠]

قائمة الدخل عن السنة المنتهية في ١٩٩٠/١٢/٣١

السنة المنتهية في ١٩٩٠/١٢/٣١	السنة المنتهية في ١٩٩٠/١٢/٣١
٢٠٠٧٥٠	٣٠٩٥٩٠٦٦٤
٨٠٠٦٠٠	٢٩٩٥٩٠٦٦٤
٥٠٠١٥٠	١٠٠٠٠٠٠٠
٣٠٠٨٧٠	٢٦٢٩٧٨٢٢
—	٦١٩٨٧٣٤
٣١٩٩٢٨٠	٣٢٤٩٦٥٥٦
٠١٢٣١٥	١٥١٧٣٥٦
٣٣١١٥٩٥	٣٠٩٧٩٢٠٠
٤١٢٣٠٠	٩٤٠٨٧
٣٧٩٩٢٩٥	٣١٠٧٣٢٨٧
٢٧٩٩٣٠	—
٣٥١٩٣٦٥	—

٣٨١٢٥٧٢٢	المبيعات
٠٠٠٢١٣٨٢	يخص : تكلفة المبيعات
٢١٨٨١٢	
٢٨٢٢١٨٦٨	اجمالي الربح
٢٢٧٢	يخصم : المصروفات العمومية والادارية
٢٨٢٢١٨٦٨	اطفاء (استنفاد) مصروفات التأسيس
٠٠٢٢١٢٥٢٢	صافي الخسارة
٢٢٧٢	يضاف : ايرادات اخرى عرضية
٢٢٧٢	صافي الخسارة
٠٠٢٥٢٢٤	يخصم : الضرائب
٢٢٧٢	صافي خسارة العام
٢٢٧٢	يخصم : احتياطي نظامي ١٠٪ من الربح

بعض المؤشرات المالية الأخرى المقارنة :

١٩٨٩	١٩٩٠
١٤١١	١١٧٢
٠٤٤٠	٠٣٢٠
٠٠٠٧٤	(٠٠٧١٨)
٠١٤٤	٠١٦٥
٠٢٥١	٠٢٣٨
٠٤٣٩	٠٤٩٥

- ١ - نسبة التداول
- ٢ - نسبة السيولة
- ٣ - نسبة الربح الى حقوق الملكية قبل الضرائب
- ٤ - نسبة الخصوم المتداولة الى حقوق المساهمين
- ٥ - نسبة القروض طويلة الأجل الى حقوق المساهمين
- ٦ - نسبة المبيعات الى اجمالي الأصول

٢٢٢٢٢٢٢٢٢٢ ٢٢٢٢٢٢٢٢٢٢

٢٢٢٢٢٢٢٢٢٢ ٢٢٢٢٢٢٢٢٢٢

وقد يلي بعض البيانات الخاصة بالاداء الاجتماعي للشركة :

١٩٨٩	١٩٩٠	البيان
		<u>النسبة لحماية البيئة والرقابة على التلوث :</u>
		- بلغ مجموع ما تحمته الشركة من تكاليف خاصة بالرقابة على التلوث وتنقية الحو (نسبة من المبيعات)
٣ %	١ %	- بلغت تكاليف مقاومة التلوث البيئي التي أحدثتها عمليات الشركة وحتى الآن لم تقم الشركة بأى جهود فى هذا الصدد.
	٨٠٠٠٠٠ جنية.	- قامت أمانة المدينة باصدار قرار غير ملزم بتشجير المنطقة المحيطة بالشركة ، غير أن الشركة لم تسف مساهمتها التي تقدر
	٧٠٠٠٠٠ جنية	<u>الامن الصناعى :</u>
٢٥ حادث	٨٠ حادث	- حوادث الامن الصناعى داخل الشركة خلال العام
—	٢١٥٠٠٠ ريال	- بلغت غرامات مخالفة تعليمات الامن الصناعى المتنازع عليها والمعروضه على القضاء
٢ %	٧ %	- معدل غُياب العاملين
		- معدل دوران العمال خلال العام:
٣ %	٨ %	(عدد العمال الذين تركوا العمل / اجمالى عدد العاملين)
٥ فرص	فرصة واحدة	- فرص العمل الممنوحة للمعوقين
		<u>حماية المستهلك :</u>
		لم تقم الشركة بأى جهود خاصة بحمايه المستهلك
		<u>الاهتمام بالبرامج التدريبية والتأهيلية للعاملين :</u>
		بلغت تكلفة البرامج التدريبية والمنح الدراسية للعاملين
٩٠٠٠٠ جنية	١٠٠٠٠ جنية	- الاهتمام بالرعاية الطبية والبرامج الترفيهية للعاملين:
١٦٠٠٠٠ جنية	٥٠٠٠٠ جنية	بلغ مجموع ما تحمته الشركة فى هذا المجال خلال العام
		<u>تعزید المجتمع :</u>
		- التبرعات لهيئات الاغاثة الاسلاميه
٢٠٠٠٠٠ جنية	١٨٠٠٠ جنية	- مساهمة الشركة فى برامج التوعية من المخدرات

قائمة المركز المالي في ١٢/٣١ / ١٩٩٠

الأصول :

١٢/٣١	١٩٩٠ / ١٢/٣١
٨٤٨٠٧٥٠	١٦٤٥١١٨٦
٨٤٣٠٩١٥	٩٨١٦٥٦٠
٤٠٠٣١٧	٢١٨٨٣٣
٢٠٢٢٠١١٩	٥٧٢٢٨٤٠٣
٧٦٢٢٢١٠١	٨٢٨١٤٩٨٢
٢٨١٠٥١٢٢	٥٢٥٠٠٢٧٢٤
—	١٦٧٩٤٩٣٦
٥٧٢٧٢٢٢	٦٢٥٦١٢٦٤٠
١٥٠٠١٢٥	١٢٩٢٣٥٤٦
٨٠٠٩٢٠	٩٢٥٢٠٥
١٤٢٥٣٧٠	٩٩١٨٠٣
٤٨٤٠٠٢١٥	٥٦٦٥٢١٢٢
٢٢١٢٦٦٢٠	٧١٥٠٢٦٧٧
٨٥٠٧٨٥٤	١٠٢٨٥٠٠٠٠
١٢٠١٧٥١٨	١٥٥٢٧٧٢٤
١٨٢٦٥٢٠٠٢	١٩٢٨٨٠٤٠١
٣٠٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠٠
٥٩٤٩٦١١٧	٧٠١٤٥٤٢٢
٢٦٠٠٠٠٠٠	٢٦٠٠٠٠٠٠
٨١٥١١١١٤	٨١٥١١١١٤
(٢٦٤٤١٢٧٥)	(٢٢٨٥٠٠١٠)
٢٥١٩٣٦٥	(٢١٠٧٢٢٨٧)
٤٢٢٠٨٥٢٢١	٤٢٢٧٢٢٢٢٢٩
٢١٥٧٢٧٢٢٢	٦٢٥٦١٢٦٤٠

نقدية بالصندوق والبنوك
مديون وأرصدة مدينة
اعتبارات مستندية وبضاعة بالطريق
المخزون

اجمالي الأصول المتداولة
الأصول الثابتة (صافي القيمة)

مصرفات تأسيس خط الإنتاج الثاني
اجمالي الأصول

الخصوم وحقوق الملكية :

الخصوم :

دائون وأرصدة دائنة
مد فوعات مقدمة للعملاء
مصرفات مستحقة
قروض قصيرة الأجل

اجمالي الخصوم المتداولة
قروض طويلة الأجل
أوراق دفع طويلة الأجل

اجمالي الخصوم

حقوق الملكية :

رأس المال المصرح به والمدفوع بالكامل
٣٠٠٠٠٠٠٠ سهم بقيمة اسمية .. اجنيه للسهم

احتياطي نظامي

احتياطي اضافي

احتياطي توسعات

أرباح محجوزة من العام العاضى (خسائر مرحله)

أرباح (خسارة) العام

اجمالي حقوق المساهمين

اجمالي الخصوم وحقوق الملكية

قائمة اندخل عن السنة المنتهية في ١٩٩٠ / ١٢ / ٣١

السنة المنتهية في ١٩٨٩ / ١٢ / ٣١	السنة المنتهية في ١٩٩٠ / ١٢ / ٣١
٢٧٠٣٠٠٧٥٠	٣٠٩٥٩٠٦٦٤
٢٤٠٨٠٠٦٠٠	٢٩٩٥٩٠٦٦٤
٢٩٥٠٠١٥٠	١٠٠٠٠٠٠٠
٢٧٣٠٠٨٧٠	٣٦٢٩٧٨٢٢
—	٦١٩٨٧٣٤
٢١٩٩٢٨٠	٣٢٤٩٦٥٥٦
١٠١٢٣١٥	١٥١٧٣٥٦
٣٢١١٥٩٥	٣٠٩٧٩٢٠٠
٤١٢٣٠٠	٩٤٠٨٧
٢٧٩٩٢٩٥	٣١٠٧٣٢٨٧
٢٧٩٩٣٠	—
٢٥١٩٣٦٥	—

البيعات
تكاليف البيعات
اجمالي الربح
المصروفات العمومية والادارية
اخفاء (استنفاز) مصروفات التأسيس
عافي الخسارة
ايرادات اخرى عرضية
عافي الخسارة
الضرائب
عافي خسارة العام
احتياطي نظامي ١٠٪ من الربح

ملاحظات المقارنة :

١٩٨٩	١٩٩٠	تعبئة / سنة
١١٤١١	١١٧٢٢	تعبئة التداول
٠٤٤٠	٠٣٢٠	تعبئة السيولة
٠٠٧٤	(٠٠٧١٨)	تعبئة الربح الى حقوق الملكية قبل الضرائب
٠١٤٤	٠١٦٥	تعبئة الخصوم المتداولة الى حقوق المساهمين
٠٢٥١	٠٢٢٨	تعبئة القروض طويلة الاجل الى حقوق المساهمين
٠٤٣٩	٠٤٩٥	تعبئة البيعات الى اجمالي الأصول

وفيما يلي بعض البيانات الخاصة بالأداء الاجتماعى للشركة :

١٩٨٦	١٩٩٠	٢٢٢٠٢٥٢٠٦	٢٠٠٧٢٠٧٢٠٧٢
		١ - <u>السمة لحماية البيئة والرقابة على التلوث :</u>	
		- بلغ مجموع ماتحملته الشركة من تكاليف خاصة بالرقابه على التلوث وتنقية الجو (نسبة من احمالى المبيعات)	
٨٠٪	٤٪		- كما قامت الشركة بشراء معدات خاصة بالرقابه على التلوث
	٧٥٠٠٠		٢ - <u>الامن الصناعى :</u>
		- حوادث الامن الصناعى داخل الشركه خلال العام	
٨٠ حادث	٢٤ حادث		٣ - <u>معدل غياب العاملين</u>
٦٪	١٪		٤ - <u>معدل دوران العمال خلال العام :</u>
		(عدد العمال الذين تركوا العمل / احمالى عددالعمال)	
٨٪	٢٪		٥ - <u>فرض العمل الممنوحه للمعوقين</u>
٤ فرض	١٠ فرض		٦ - <u>حماية المستهلك :</u>
		- بلغت التكاليف الخاصة بحماية المستهلك	
٢٢٠٠٠ جنيه	٤٠٠٠٠ جنيه		٧ - <u>الاهتمام بالبرامج التدريبية والتأهيلية للعاملين :</u>
		- بلغت تكلفة البرامج التدريبية والمنح الدراسيه للعاملين	
٩٠٠٠٠ جنيه	٢٠٠٠٠٠ جنيه		٨ - <u>الاهتمام بالرعايه الطبيه والبرامج الترفيهيه للعاملين :</u>
		- بلغ مجموع ماتحملته الشركه فى هذا المجال خلال العام	
١٦٠٠٠٠ جنيه	٢٨٠٠٠٠٠ جنيه		٩ - <u>تعفيد المحتمع :</u>
		- مساهمة الشركة فى برامج التوعيه من المخدرات	
	١٠٠٠٠٠ جنيه		- التبرعات لهيئات الاغاثة الاعلامية
٢٠٠٠٠٠ جنيه	٥٠٠٠٠٠٠ جنيه		

قائمة المركز المالي في ٣١/١٢/١٩٩٠

١٩٨٩/١٢/٣١	١٩٩٠/١٢/٣١
٦١٥٩٢٧٣٠	٦٦٤٥١١٨٦
٧٥١٤٧٥٥	٩٨١٦٥٦٠
٩٢٠٨٥٠	٢١٨٨٢٣
٦٢٤٢٠٥٠٠	٧٧٢٢٨٤٠٣
١٢٢٤٤٨٨٢٥	١٥٢٨١٤٩٨٢
١٦١٥٠١٢٢	٥٢٥٠٠٣٧٢٢
	١٦٧٩٤٩٣٦
٧٥٢٥٥٠٦٦	٦٩٥٦١٣٦٤٠
١٢٥٠٠٨٤٦	١٢٩٣٢٥٤٦
٨٠٠٢٠٠٠	٩٢٥٢٠٠
٧٨٩٠٠٠٠	٦٦٢٢٩٦٦
٤٠١٢٨٣٠٠	٥١٥٠٠٠٠٠
٦٢٢٣١٩٨٤٦	٧١٥٠٢٦٧٧
١٠٨٥٠٧٨٥٤	١٠٢٨٥٠٠٠٠
٢٠١٧٥١٨	٢٤٢٣٦٢٧
١٧٢٨٤٥٢١٨	١٧٦٧٨٦٢١٤
٣٠٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠٠
٢٩٧٧٦٠٤٧	٣٢٨٨٧٩٠٦
١٥٨٢٤٥٦٤	١٥٨٢٤٥٦٤
٧١٠٠٠٠٠٠	٧١٠٠٠٠٠٠
٢٥٤٦١٥٢٨	٧١١٠٨١٢٨
٤٥٦٤٦٦٠٠	٢٨٠٠٦٧٢٨
٤٨٧٧٠٨٧٣٩	٥١٨٨٢٧٢٢٦
٦٦٠٥٥٢٩٥٧	٦٩٥٦١٣٦٤٠

المطلوب :

حسابات بالبنوك والصناديق والمدفوعات
 حسابات أرصدة مدينة
 حسابات مستندية وصناعة بالطريق
 حسابات الأرصود المتداولة
 الأصول الثابتة (عافى القيمة)
 حسابات تأسيس خط الإنتاج الثاني
 حسابات الأرصود
 حقوق الملكية :
 حسابات أرصدة دائنة
 حسابات مقدمة من العملاء
 حسابات مستحقة
 حصة الأجل
 حسابات الخصوم المتداولة
 حصة الأجل
 دفع لمصلحة الأجل
 حسابات الخصوم
 حقوق الملكية :
 المال المصرح به والمدفوع بالكامل
 ٣٠٠٠٠٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه للسهم
 عافى نظامي
 عافى اضافي
 عافى توسعات
 حصة محجوزة من العام العافى
 دخل العام
 حسابات حقوق المساهمين
 حسابات الخصوم وحقوق الملكية

قائمة الدخل عن السنة المنتهية في ١٣٢٢ / ١٢ / ٢١ ١٩٩٠

السنة المنتهية ١٩٩٠ / ١٢ / ٢١	السنة المنتهية في ١٩٩٠ / ١٢ / ٢١
٥٠٠٠١٢٥	٣٢٩٥٩٠٦٦٤
٥٠٣٠٠١٠٠	٢٩٩٣٠٠٠٠٠
٥٠٢٠٠٠٢٥	٣٠٢٩٠٦٦٤
٥٢٨٠٣٩٠	٦٢٩٧٨٢٢
	٤١٩٨٧٣٤
٥٦٩١٩٦٣٥	١٩٧٩٤١٠٨
٥١١٠٨٤٠	١٢١١٨٥٦٤
٥٢٠٣٠٤٧٥	٣١٩١٢٦٧٢
١٢١٢٠٣١	٧٩٤٠٨٧
٥٠٧١٨٤٤٤	٣١١١٨٥٨٥
٥٠٧١٨٤٤	٣١١١٨٥٩
٥٥٦٤٦٦٠٠	٢٨٠٠٦٧٢٦

٢٨٢٢٥٣٢٢	٧٧٢٢٥١٢
٥٥٢٢٨٢	٥٥٢٢٥٧
٣٦٨٨١٧	الصيغات
٧٠٢٨٢٢٧٧	يشرح تكلفة الصيغات
	اجمالي الربح
٢٨٢٢٥٣٢٢	يخصم: المصروفات الادارية والبيعية
	٢٥ اطفاء (الاستنفاز) مصروفات التأسيس
٢٦٢٢٢٧٢٢	
	صافي دخل النشاط
٥٣٢٦١٢٥٢	يضاف: ايرادات اخرى عرضية
	صافي الدخل قبل الضرائب
	يخصم: الضرائب
٢٣٥٦٢٢٢١	
٥٠٢٥	صافي الدخل القابل للتوزيع
٢٢٢٦٢٢٢١	يخصم: احتياطي نظامي ١٠٪
	صافي ارباح العام بعد الاحتياطي النظامي

بعض المؤشرات المالية الأخرى المقارنة:

١٩٨٩	١٩٩٠
٢١٢٥	٢١٥١
٢١٢٤	١٠٦٩
١٠٦٧	١٠٦٦
١٠٢٨	١٠٢٨
١٠٢٢	١٠٩٩
١٠٤١	١٠٤٧٤

- ١ - نسبة التداول
- ٢ - نسبة السيولة
- ٣ - نسبة الربح الى حقوق الملكية (قبل الضرائب)
- ٤ - نسبة الخصوم المتداولة الى حقوق المساهمين
- ٥ - نسبة القروض طويلة الأجل الى حقوق المساهمين
- ٦ - نسبة الصيغات الى اجمالي الأصول

٢١٢٢٨٧٢٧١	٨٢٥١٢٣٥٢
	٥٠٢٢٢٥٢
٨٢١٨٠٢٢٧	٢٦٧٨٠٧٧٨
٨٢٧٢٠٠٨٧	٧٥٢٢٥٥٢٢

وفيما يلي بعض البيانات الخاصة بالأداء الاجتماعي للشركة :

1989	1990	البيان
		- النسبة لحماية البيئة والرقابة على التلوث :
		- بلغ مجموع ما تحمته الشركة من تكاليف خاصة بالرقابة على التلوث وتنقية الجو (نسبة من اجمالي المبيعات)
1.5%	4%	- كما قامت الشركة بشراء معدات خاصة بالرقابة على التلوث
—	75000	- الأمن الصناعي :
		- حوادث الأمن الصناعي داخل الشركة خلال العام
80 حادث	24 حادث	- معدل غياب العاملين
6%	1%	- معدل دوران العمال خلال العام :
		(عدد العمال الذين تركوا العمل / اجمالي عدد العمال)
8%	2%	- فرص العمل الممنوحة للمعوقين
4 فرص	10 فرص	- حاية المستهلك :
22000 جنيه	40000 جنيه	- بلغت التكاليف الخاصة بحماية المستهلك
		- الاهتمام بالبرامج التدريبية والتأهيلية للعاملين :
		- بلغت تكلفة البرامج التدريبية والمنح الدراسية للعاملين
90000 جنيه	200000 جنيه	- الاهتمام بالرعاية الطبية والبرامج الترفيهية للعاملين :
		- بلغ مجموع ما تحمته الشركة في هذا المجال خلال العام
160000 جنيه	280000 جنيه	- تعفيد المجتمع :
		- مساهمة الشركة في برامج التوعية من المخدرات
100000 جنيه	500000 جنيه	- التبرعات لهيئات الاغاثة الاسلامية
200000 جنيه		

قائمة المركز المالي في ١٢/٣١/١٩٩٠

١٩٨٩/١٢/٣١	١٩٩٠/١٢/٣١	الأصول :
٣١٥٩٢٧٣٠	٦٦٤٥١١٨٦	نقدية بالصندوق والبنوك
٧٥١٤٧٥٥	٩٨١٦٥٦٠	مدينون وأرصدة مدينة
٩٢٠٨٥٠	٢١٨٨٣٣	عقارات مستندة وصناعة بالتأجير
٦٢٤٢٠٥٠٠	٧٧٢٢٨٤٠٣	لمخزون
٣٢٤٤٨٨٣٥	١٥٣٨١٤٩٨٢	اجمالي الأصول المتداولة
٢٨١٠٥١٢٢	٥٢٥٠٠٢٧٢٢	لأصول الثابتة (صافي القيمة)
	١٦٧٩٤٩٦٦	صروفات تأسيس خط الإنتاج الثاني
٦٦٠٥٥٣٩٥٧	٦٩٥٦١٣٦٤٠	اجمالي الأصول
		لخصوم وحقوق الملكية :
		لخصوم :
١٣٥٠٠٨٤٦	١٢٩٣٣٥٤٦	مدينون وأرصدة دائنة
٨٠٠٢٠٠	٩٢٥٢٠٥	دفعات مقدمة من العملاء
٧٨٩٠٥٠٠	٦١٤٣١٦	صروفات مستحقة
٤٠١٢٨٣٠٠	٥١٥٠٠٠٠٠	روض قصيرة الأجل
٦٣٣١٩٨٤٦	٧١٥٠٢٦٧٧	اجمالي الخصوم المتداولة
٤٠٨٥٠٧٨٥٤	١٠٢٨٥٠٠٠٠	روض طويلة الأجل
٢٠١٧٥١٨	٢٤٣٢٦٣٧	وراق دفع طويلة الأجل
١٧٢٨٤٥٢١٨	١٧٦٧٨٦٣١٤	اجمالي الخصوم
		حقوق الملكية :
		سأطال المصوح به والمدفوع بالكامل
٣٠٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه للسهم
٢٩٧٧٦٠٤٧	٣٢٨٨٧٩٠٦	نتياطي نظامي
١٥٨٢٤٥٦٤	١٥٨٢٤٥٦٤	نتياطي اضافي
٧١٠٠٠٠٠٠	٧١٠٠٠٠٠٠	نتياطي توسعات
٢٥٤٦١٥٢٨	٧١١٠٨١٢٨	بأح محجوزه من العام العاض
٥٦٤٦٦٠٠	٢٨٠٠٦٧٢٨	افى دخل العام
٤٨٧٧٠٨٧٣٩	٥١٨٨٢٧٣٢٦	اجمالي حقوق الساهمين
٦٦٠٥٥٣٩٥٧	٦٩٥٦١٣٦٤٠	جمالي الخصوم وحقوق الملكية

قائمة الدخل عن السنة المنتهية في ١٢/٣١/١٩٩٠

السنة المنتهية في ١٩٨٩/١٢/٣١	السنة المنتهية في ١٩٩٠/١٢/٣١	
٢٧٠٥٠٠١٢٥	٣٢٩٥٩٠٦٦٤	البيعات
٢١٠٣٠٠١٠٠	٢٩٩٣٠٠٠٠٠	ع- تكلفة البيعات
٦٠٢٠٠٠٢٥	٣٠٢٩٠٦٦٤	اجمالي الربح
١٣٢٨٠٣٩٠	١٢٢٧٨٢٢	ح- المصروفات الاندائية والمعمية
—	٤١٩٨٧٢٤	اطفا (استنفان) مصروفات التأسيس
٤٦٩١٩٦٣٥	١٩٧٩٤١٠٨	صافي دخل النشاط
٥١١٠٨٤٠	١٢١١٨٥٦٤	ع- ايرادات اخرى عرثية
٥٢٠٣٠٤٧٥	٣١٩١٢٦٧٢	صافي الدخل قبل الضرائب
١٣١٢٠٣١	٧٩٤٠٨٧	ح- الضرائب
٥٠٧١٨٤٤	٣١١١٨٥٨٥	صافي الدخل القابل للتوزيع
٣٣٣١٨٠٥	٣١١١٨٥٩	ح- احتياطي نظامي ١٠٪
٤٥٦٤٦٦٠٠	٢٨٠٠٦٧٢٦	صافي ارباح العام بعد الاحتياطي النظامي

مؤشرات المالية الأخرى المقارنة :

النسبة / السنة	١٩٩٠	١٩٨٩
١- نسبة التداول	٢١٥١	٢١٢٥
٢- نسبة السيولة	١٠٦٩	١١٢٤
٣- نسبة الربح الى حقوق الملكية (قبل الضرائب)	٠٠٦١٦	٠١٠٦٧
٤- نسبة الخصوم المتداولة الى حقوق المساهمين	٠١٣٨	٠١٢٨
٥- نسبة القروض طويلة الأجل الى حقوق المساهمين	٠١٩٩	٠٢٢٣
٦- نسبة البيعات الى اجمالي الأصول	٠٤٧٤	٠٤١٠

وفيما يلي بعض البيانات الخاصة بالاداء الاجتماعي للشركة :

البيان		١٩٨٩	١٩٩٠
١ - بالنسبة لحماية البيئة والرقابة على التلوث :			
- بلغ مجموع ما تحمته الشركة من تكاليف خاصة بالرقابة على التلوث وتنقية الحو (نسبة من المبيعات)			
٢	١	٣	١
- بلغت تكاليف مقاومة التلوث البيئي التي أحدثتها عمليات الشركة وحتى الآن لم تقم الشركة بأى جهود في هذا المدد.			
- قامت أمانة المدينة باصدار قرار غير ملزم بتشجير المنطقة المحيطة بالشركة ، غير أن الشركة لم تسف مساهمتها التي تقدر			
٢ - الأمن الصناعي :			
- حوادث الأمن الصناعي داخل الشركة خلال العام			
٢٥	٨٠	حادث	حادث
- بلغت غرامات مخالفة تعليمات الأمن الصناعي المتنازع عليها والمعروضه على القضاء			
—	٢١٥٠٠٠	ريال	—
٢	٧	٢	٧
٣ - معدل غُياب العاملين			
٤ - معدل دوران العمال خلال العام :			
(عدد العمال الذين تركوا العمل / اجمالي عددالعاملين)			
٥ - فرص العمل الممنوحة للمعوقين			
٣	٨	٥ فرص	فرصة واحدة
٦ - حماية المستهلك :			
لم تقم الشركة بأى جهود خاصة بحماية المستهلك			
٧ - الاهتمام بالبرامج التدريبية والتأهيلية للعاملين :			
بلغت تكلفة البرامج التدريبية والمنح الدراسية للعاملين			
٩٠٠٠٠	١٠٠٠٠	جنيه	جنيه
٨ - الاهتمام بالرعاية الطبية والبرامج الترفيهية للعاملين :			
بلغ مجموع ما تحمته الشركة في هذا المجال خلال العام			
١٦٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	جنيه	جنيه
٩ - تعضيد المجتمع :			
- التبرعات لهيئات الاعائه الاعلاميه			
٢٠٠٠٠٠	١٨٠٠٠	جنيه	جنيه
- مساهمة الشركة في برامج التوعية من المخدرات			

General Linear Models Procedure
Class Level Information

Class	Levels	Values
CASE	4	1 2 3 4
QUES	9	q31 q32 q33 q34 q35 q36 q37 q38 q39

Number of observations in data set = 36

SAS

General Linear Models Procedure

Dependent Variable: RESPON

Source	DF	Sum of Squares	Mean Square	F Value	Pr > F
Model	11	13.3546562	1.2140597	6.33	0.0001
Error	24	4.5997028	0.1916543		
Corrected Total	35	17.9543590			

R-Square	C.V.	Root MSE	RESPON Mean
0.743811	15.080522	0.437783	2.9029722

17A
General Linear Models Procedure

Dependent Variable: RESPON

Source	DF	Type I SS	Mean Square	F Value	Pr > F
	3	0.086213	0.028738	0.15	0.9287
	8	13.268443	1.658555	8.65	0.0001

Source	DF	Type III SS	Mean Square	F Value	Pr > F
	3	0.086213	0.028738	0.15	0.9287
	8	13.268443	1.658555	8.65	0.0001

SAS

General Linear Models Procedure

Tukey's Studentized Range (HSD) Test for variable: RESPON

NOTE: This test controls the type I experimentwise error rate, but generally has a higher type II error rate than REGWQ.

Alpha= 0.05 df= 24 MSE= .1916543
 Critical Value of Studentized Range= 3.901
 Minimum Significant Difference= .56931

Means with the same letter are not significantly different.

Tukey Grouping	Mean	N	CASE
A	2.985	9	1
A	2.893	9	2

SAS

General Linear Models Procedure

Tukey Grouping	Mean	N	CASE
A	2.876	9	4
A	2.858	9	3

General Linear Models Procedure

Tukey's Studentized Range (HSD) Test for variable: RESPON

NOTE: This test controls the type I experimentwise error rate, but generally has a higher type II error rate than REGW

Alpha= 0.05 df= 24 MSE= .1916543
 Critical Value of Studentized Range= 4.807
 Minimum Significant Difference= 1.0522

Means with the same letter are not significantly different.

Tukey Grouping	Mean	N	QUES
A	3.767	4	q39
A			
A	3.546	4	q36

SAS

General Linear Models Procedure

Tukey Grouping	Mean	N	QUES
A			
A	3.378	4	q35
A			
B	3.045	4	q31
B			
B	2.901	4	q34
B			
B	2.819	4	q38
B			
B	2.776	4	q37
B			
B	2.125	4	q33
B			
	1.770	4	q32